الافتراض في شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت 646ه) الإعلال بالحذف أنموذجًا

رقية يوسف داخل

أ.د. محمد حسين علي زعين

mohamad.h@uokerbala.edu.iq

Roqay19947@gmail. Com

الملخص

تُعدَّ ظاهرة الإعلال بالحذف من أهم الظواهر اللغوية التي صب علماؤنا جُل اهتماهم فيها ومنهم ابن الحاجب، فقد ركز الصرفيون في تفسير ما حصل على مقتضيات اللغة العربية النابعة من طبيعتها كونها لغة اشتقاقية، إذ تنتمي مجموعة كلمات إلى جذر لغوي واحد، وهو بذلك لم يخالف آراء الصرفيين ممن سبقه فشاركهم في محاولة تفسير أسباب حدوث ظاهرة الإعلال بالحذف اعتمادًا على الملاحظات الذاتية، وذلك عبر تطبيق منهج الافتراض والتأويل.

الكلمات المفتاحية: الافتراض، شرح الشافية، الإعلال بالحذف.

Abstract:

The phenomenon of declarative deletion is one of the most important linguistic phenomena that our scholars, including Ibn al-Hajeb, poured most of their attention. The phenomenon of deletion, relying on their own observations, by following the method of hypothesis and interpretation.

Keywords: hypothesis, explanation of healing, derogation.

المقدمة

لا تخلو الأمثلة التي أوردها ابن الحاجب في كتابه شرح الشافية من تغيرات تصيب الألفاظ التي تحوي أصوات علة متغيرة فتحول بنية اللفظة من بنية افتراضية إلى بنية منطوقة، ويلحظ تناوب التغيَّرات بين فاء اللفظة وعينها ولامها حيث إنَّ هذه التغيرات ما جيء بها إلا لتحقيق أهداف يرجوها الناطق باللغة ومن المرجوات لدى الناطق السعي وراء الجهد الأقل ما يحدُ به إلى إجراء عمليات عدَّة منها الحذف ويمكن توضيح ذلك عن طريق الأمثلة الآتية:

حذف الواو من الفعل المثال الواوي (يَوْلِدُ، يَوْعِدُ)

من أنعم النظر في مظاهر الإعلال بالحذف عند القدماء يجد أنهم تكلموا عنها ولو جئنا إلى ابن الحاجب نراها واضحة منها حذف فاء اللفظة، إذا كان الفعل مثالًا من الباب الثاني الذي يحمل الوزن (فَعَل يفعِل) نحو: وَلَدَ- يَوْلِدُ، إذ قال: **"الواو من مضارع باب وَعَدَ إذا كان مكسورًا عينه لفظًا أو أصلًا حُذِفَتْ، كقولك: يَعِدُ، وأصله: يَوعِدُ ويَلِدُ، أصلُه: يَوْلِدُ؛ لوقوعِها بين ياءٍ وكسرة، وذلك مستثقلٌ، ومن ثم لم يبنوا من نحو: وَدِدتُ فَعَلْتُ بفتح العين؛ لأن مضارعَه كان يكونُ يَدُّ بحذفِ الواو لهذا الأصل والإدغام فيؤدي إلى الإخلال بالكلمة بإعلالين"** [1]، نجد الأسلوب الذي استعمله ابن الحاجب هو الخبر؛ الذي يترتب عليه حكم صوصرفي وهو حذف فاء الكلمة، وذلك لوجود الواو في بداية الكلمة هو صوت ثقيل دائم التغيَر والعربية تكره البدء بصوت كثير التغيّر[2]، والغاية من الافتراض هنا تأسيس قاعدة صوصرفية عامة للحفاظ على اللغة عبر صياغتها في قوانين بعد التفكير المنظم المسبق بالفطرة اللغوية الموجودة في ذهن أبناء اللغة [3]، واستعمل ابن الحاجب لفظة (أصلُه) دلالة على تداول قديم تعرض إلى الاندثار عبر الزمن، ويمكن كتابة ما حدث صوتيًا:

الأصل المفترض يَوْعِد: ي ـــَ و/ع ـــِ د، وكذلك يَوْلِد: ي ـــَ و/ل ـــِ د حذفت الواو التي فاء الفعل فصارت

يَعِد: ي ـــَ/ع ـــِ د يَلِدُ: ي ـــَ/ل ـــِ د

وحمل ابن الحاجب عليه (على الفعل المثال) ابتداء الفعل بأحد أحرف المضارعة الأخرى، إذ قال: **"بأخواته: نحو: تَعِدُ وأَعِدُ؛ لأنَّها لم تقع بين ياءٍ وكسرةٍ، ولكنَّها حُمِلَت على الياءِ؛ لأنَّها كلَّها حروف مضارعة فأُجرِيت مُجرى واحداً"** (4)، وممّا تقدم نجد أنه أرجع سبب حذف الواو في المضارعة، لأن حروف المضارعة حُملت على الياء فكانت سببًا للقلب وجعل سائر المضارع محمولًا على (يَعِدُ) نحو: (تَعِدُ) و (نَعِدُ) و (أَعِدُ) فحذف العربي الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة كي لا يختلف بناء المضارع ويجري في تصاريفه على طريقةٍ واحدة من حذف وتخفيف.

وكذلك حمل عليه الفعل الأمر، إذ إن مجيء فعل الأمر من الفعل المضارع، فقال ابن الحاجب: **"وأما صيغة الأمر فإنك تقول في يعد ويلد: عد ولد بحذف الواو _ أيضًا_ وإن لم تقع بين ياء وكسرة ولا مع ما حمل عليها؛ لأن أصل الأمر من المضارع، فلما كان المضارع أصلًا له حمل فرعه عليه"** (5).

وأكد ابن الحاجب الحذف في فعل الأمر وذلك؛ لأنّ أصل فعل الأمر فعل مضارع، والواضح لمن يقرأ أفعال الأمر التي تحوي حروف علة أنَّ الحذف يقع لحروف العلة؛ لأن فعل الأمر مبني على حذف حرف علته ومن ذلك أن الحذف يقع لسببين أولهما: أن أصل فعل الأمر هو المضارع، وثانيهما: إنَّ فعل الأمر يبنى على حذف حرف العلة، ومن ذلك قول العرب في وعد (عِدْ) وقال (قل)، وسعى (اسْعَ)، أي أنَّ ابن الحاجب جعل فعل المضارع أصلًا وفعل الأمر فرعًا عليه وقضية الأصل والفرع هي قضية مفترضة لا حقيقة لها، ثم شرع في بيان الكسرة أصلية أو معترضة، إذ قال: **"وكسرة أصلية ليدخُل فيه [نحو]: يسع، وأصله يَوسِع، ففتحت العين؛ لحروف الحلق، كما فُتحت في نحو: يرفع"** (6).

وذهب اللغويون إلى أن كل فعل ثلاثي فاؤه واوًا حُذفت الواو من المضارع وسبب حذفها هو كُره النُطق بواوٍ بين ياءٍ مفتوحة وكسرةٍ مثل: يَعِد ويَلِدُ وأصله المفترض يَوْعِدُ ويَوْلِدُ ومنها وَجَل يَوْجَلَ وسبب الحذف وقوعها بين كسرة وياء (7).

وقال المبرد: "واعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفعِل) سقطت في المضارع، وذلك قولك: وعد يعِد، وجَد يجِد، وسَم يَسِم وسقوطها؛ لأنها وقعت موقعًا تمتنع فيه الواوات، وذلك أنها بين ياء وكسرة وجُعِلت حروف المضارع الأُخَر توابعَ للياءِ؛ لئلَّا يختلف الباب" (8)، وإنَّ سبب حذف الواو هو وقوع الواو بين كسرة وياء، فحذفت الواو مع حمَلِ حروف المضارع الأخرى على الياء.

نقل أبو القاسم المؤدب عن الخليل أنَّ سبب سقوط الواو هو وقوعها بين متناقضين الفتحة والكسرة، فالواو تحذف في نحو: (يَعِدُ، يَصِلُ)؛ لأنها ساكنة وبعدها ضمة، والعرب تكره مجيء الكسرة بعد الضمة؛ لذا حذفت للكراهة مجيء الكسرة بعد الضمة الطويلة (9)، فالواو ثقيلة والياء ثقيلة والكسرة كذلك مستثقلة والفعل عادة يكون أثقل من الاسم باجتماع هذه الثقل كله في اللفظة الواحدة فكان الأولى التخفيف، ولكن لا يجوز حذف الياء؛ لأنها من أحرف المضارع فحذفها يسبب خللًا، وكذلك استكراه الابتداء بالواو لما فيه من ثقل، ولم يجز حذف الكسرة؛ لئلا يعرف وزن الكلمة، وبما أنَّ الواو أثقل من الياء لم يبقَ غيرها لتحقيق غاية التخفيف، لذا حذفت(10)، وأكد ابن عصفور أنَّ الحذف كان لأجل التخفيف، بما أنَّ أحد أسباب الحذف وقوعها بين ياء وكسرة ثقيلتين اجتمعتا مع واو ثقيلة فوجب حذف الواو(11).

ونجد البنية المفترضة (يَوْعِدُ ويَوْلِدُ) مرفوضة عند اللغويين، وسبب رفض هذه البنية هو وقوع الواو بين الياء والكسرة، فاجتمع ثقل الواو مع ثقل الياء والكسرة، لذا أوجب حذف الواو وجوبًا "وذلك أنَّ الواو مستثقلة وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرة، والفعل نفسه أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل ممّا يُعرض في الاسم، فلمّا اجتمع هذا الثقل وجب تخفيفه، بحذف شيء من هذه الأشياء المستثقلة فلم يجز حذف الياء؛ لأنها حرف المضارع، وحذفها يُخلّ بمعناها مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة؛ لأنه بها يُعرف وزن الكلمة، فلم يبقَ إلا حذف الواو، وكان أبلغ في التخفيف، لكونها أثقل من الياء والكسرة، مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوى سبب حذفها" (12)، وبذلك تكونت الصورة المنطوقة هي (يَعِدُ، ويَلِدُ).

وذهب الأنباري إلى تفصيل الخلاف الحاصل بين مدرستي الكوفة والبصرة واختلاف تعليلاتهم في تفسير حذف الواو من الفعل المثال، فذهب الكوفيون إلى أن حدوث الحذف هو التمييز بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، وذهب البصريون إلى أن الحذف نتيجة وقوع الواو بين الياء والكسرة، واحتج الكوفيون أنّ الفعل على قسمين لازم ومتعدٍ،

وإن كلا القسمين فاؤه واو، ولكنهما مختلفان في أنَّ أحدهما متعدٍّ والآخر لازم، ولما اختلفا وجب التفريق بينهما وذلك بحذف الفاء في المتعدي (يعد، يلد) وبقاؤها في اللازم (وجل- يوجل)؛ لأجل التفريق في حكمهما وعللوا سبب الحذف في المتعدي فقالوا المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضًا عن الواو المحذوفة، واحتجّ البصريون، بأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلام العرب، ولما اجتمعت ثلاثة أشياء ثقيلة وجب حذف أحدهما للتخفيف فحذفوا الواو ليخف الثقل [13]، وتبنى ابن الحاجب رأي البصريون.

رد المبرد على اعتقاد الكوفيين بأن سبب الحذف هو كون الفعل متعديًا، فيرى أنه لا علاقة بكون الفعل متعديًا أو لازمًا بل إن الثبوت ناتج من عدم وقوعها بين الكسرة والياء، إذ الواو هنا ساكنة مفتوح ما قبلها، وجعل الفتحة أصل البناء [14]، وإلى هذا أشار ابن الحاجب.

نجد اختلافًا في تفسير الحذف لدى المحدثين، إذ يتضح أن الدكتور عبد الجبار النايلة لا يختلف عن القدماء في تعليله، فعدّ سبب حذف الواو هو وقوعها بين الياء والكسرة، إذ هما ضدان لها فلا يحسن بقاؤها بينهما، وحُمل عليه (أوعد وتعد)، ليجري الباب كله على طريقة واحدة[15]، ولم ينل تفسير البصريين قبولًا من بعضِ المحدثين وهو أنَّ الواو حذفت من (يَعِد) لوقوعها بين ياء وكسرة في الأصل المفترض (يَوعِد)؛ لأن الحقيقة لم تقع الواو بين ياء وكسرة إنما وقعت بين فتحة وصامت هو عين البنية المحركة بالكسر، وهذا السياق الصوتي لا يُلزِم إسقاطها [16]، وذهب أيضًا إلى أنَّ الحذف حدث بدون مسوغ صوتي لسقوط الواو لهذا ترك الفعل المضارع وتأمل فعل الأمر بحثًا عن سببٍ الحقيقي للحذف، إذ يقول: "ففي الأمر من المثال مطلقًا تتخلق سياقات صوتية مرفوضة عربيًا البتة، في صيغة الأمر وحدها نجد المسوغ الصوتي الحقيقي لسقوط الواو، وهذا يعني أنَّ الواو إنما تسقط أولًا من فعل الأمر، ثم يأتي القياس فيعمم هذا الحكم على المضارع والمصدر" [17]، فعند صياغة فعل أمر من الفعل المضارع (يَوْعِدُ) نحذف حرف المضارع ويُسكن آخره فيتولد (وْعِدْ) ابتدأ بساكن، وهذا مرفوض في القوانين العربية، إذ العربية لا تبدأ بساكن، وللتخلص من ذلك تجتلب العربية الكسرة ولكن هذه الكسرة لا تخلصنا من المشكلة؛ لأن المقطع في العربية لا يبدأ إلا بصامت وهنا مبتدأ بصائت، لذا وجب اجتلاب الهمزة التي للوصل، فتصبح البنية (أوْعد)، وتُعدُ هذه الصورة أيضًا مرفوضة، إذ ابتدأ بمزدوج هابط هو (اوْ) في المقطع الأول؛ لأن في المزدوج الهابط تتابعًا متضادًا هو الكسرة والواو، فنعتمد على قانون المخالفة؛ لأجل إحداث تجانس بين الواو والكسرة عن طريق حذف الواو ومد حركة الكسر فتصبح (ايْعِدْ)، وبحذف الواو ذهب السبب الذي من أجله اجتلبت همزة الوصل فيحذف المقطع الأول من الكلمة فتصبح (عِدْ)[18]، نفهم ممّا سبق عند صياغة فعل أمر من الفعل المضارع (يَوْعِدُ) يمرُ بمجموعة مراحل مفترضة هي: وْعِدْ وِعِدْ إوْعِدْ إيعِدْ عِدْ.

ذهب كمال أبو ديب إلى أنَّ سبب إسقاط الواو من البناء الصرفي (يَفْعِل) الذي تكون فاؤه واو النبر؛ لأن العربي وجد عند نبر المقطع صعوبة واضحة في النطق فآل إلى الإسقاط "أما في الأفعال من الشكل (وعِد – يَعِد) فإن وضع النبر على الجزء (يَو) فيها لا يتحقق في النطق دون ثقل ظاهر؛ لأن النبر إثقال وضغط، وصعوبة تحقيقهما في نطق الجزء المذكور، والفم في وضع انفتاح لنطق (الياء) مفتوحة، صعوبة واضحة، وبشكل عفويَّ تجنب العربي الثقل بإسقاط الواو، أو بالأحرى، بنطق الفعل دون واو هكذا: يَعِدُ" [19]، والمرء عادةً عندما ينطق لفظة يضغط على مقطع واحد من مقاطعها من أجل توضيحه، وسمى الضغط بالنبر وينظر إلى المقطع الأخير وبما أنه من النوع الثالث من المقاطع الصوتية الذي هو (يَوْ) (صوت ساكن+ صوت لين قصير+ صوت ساكن) صار هو موضع النبر؛ لأن في حالة النبر نعد المقاطع من الأخير، وهذا يسبب صعوبة في النطق عندما أُريد التخفيف حذف الواو للتخلص من صعوبة النطق.

أما الدكتور الطيب البكوش فقد علل الحذف بتنافر الأصوات بين الواو والكسرة، إذ قال: "ولا شك أنَّ كسرة عين المضارع سبب من الأسباب في إسقاط الواو باطراد: فللواو خصائص الضمة الحلقية وهو ما يجعلها منافرة للكسرة؛ لذلك تسقط الواو فتخف الصيغة" [20]، فهو بذلك يقترب من تعليلات القدماء ويبتعد كثيرًا عن آراء المحدثين، ويُعلل افتراض الحذف بالتخفيف: "ومع وَعَدَ يَعِد (وأصلها: يَوْعِدُ) تحذف الفاء للتخفيف وللتصحيح المقطعي، فصوتيًا يخلصنا حذف الواو من ثنائية الحركة: فتحة، ثم حركة انزلاقية، كما يجعل مقاطع الفعل واحدة: فـ (وعد) يتألف من ثلاثة مقاطع قصيرة، و(يعد) يتألف من ثلاثة مقاطع قصيرة أيضًا" [21]، وتتابع الياء والفتحة والواو شكّل مثلثًا من الصوائت غير المتجانسة وكثير ما يجنح منه العربي إلى إجراء صوتي عليه وهنا مال إلى الإسقاط للواو، إذ إنَّ

التشكيل الصوتي للبنية يوعد: (ي ـَ و/ع ـــِ د) في المقطع الأول اجتمع ثلاثة صوائت متنافرة فسقطت الواو لأجل التخفيف فصار تشكيل المقطع الصوتي للبنية يعد: (ي ـــَ/ع ـــِ د)، ومن هنا نجد تفسير ابن الحاجب في الواقع لم يقع بعد الواو كسر بل في الحقيقة وقع تتابع صوتي ثلاثي اجتمع في مقطع واحد فأُريد التخفيف عبر إسقاط أثقل عنصر من التتابع الصوتي وهو الواو [22]، انكر الوصفيون الأصل المفترض الذي قال به الصرفيون ويعدون هذا نوعًا من الترف العقلي بل يعدَّون الأصل معوقًا لفهم اللغة وتعلم قواعدها وحجتهم في ذلك أنَّ العرب تكلمت بالكلمات كما هي موجودة بالفعل، إذ لا توجد ضرورة لافتراض أصل ترجع له الكلمات ونقدهم للأصل المفترض "الجواب عن ذلك يقتضينا الإشارة إلى أنَّ اللغة العربية لغة اشتقاقية، وأنَّ كل مجموعة من الأسماء والأفعال ترتبط بأصل ثلاثي يتكرر في كل صيغ المجموعة وما يلحقها من زيادات ... وإذا ما نظرنا إلى مجموعات أُخرى من الكلمات التي أحد أصولها واو أو ياء وجدنا أنَّ هذه القاعدة تختل، فإذا أخذ مثالًا للفعل: وَعَدَ، يعد، ميعاد، وَعَدْ، موعدة ... إلخ وجدنا أنَّفاء الكلمة قد حذف في (يعد) وأبدل ياء في (ميعاد)، وهنا ألا يحق للدارس أنَّ يسأل عن طبيعة هذا التغير ويبحث عن سببه، ومثل ذلك كلمات كثيرة عدَّ الوصفيون البحث عن أصولها عملًا غير علمي، بل هو عمل ضارٌ بالبحث العلمي" [23]، ولعل نقدهم هذا يرفض توحيد الميزان الصرفي الذي اتخذه الصرفيون "واتجهوا نحو تعدد الأنظمة، لكي يتماشى البحث الصرفي مع المنهج الوصفي" [24].

أما الباحث سعيد محمد إسماعيل فيرجع سبب الحذف في الفعل المضارع إلى صعوبة الانتقال بين حركة الفتح صائت الواو ووقوع الواو ساكنة في نهاية المقطع الصوتي، لذا من السهل حذفها أما فعل الأمر فله رأيان، إذ قال: "الأول: وهو الأفضل أن نتعامل مع البنية بعد الحذف، ونحذف مورفيم المضارع مع حركته (يَعِد-عِدْ)، والآخر: أن يؤخذ من البنية العميقة، ويكون سبب الحذف المحاذير المقطعية، وهو تكوين عنقود فونيمي عند حذف مورفيم المضارعة يَوْعِد ---- وْعِد ---- عِدْ" [25].

أي أنَّ البنية العميقة مرت بعدّة عمليات ذهنية مفترضة تكونت عن طريقها أكثر من بنية عميقة للوصول إلى البنية السطحية، وهذه العمليات تعقد عملية الفهم لدى الدارسين، ثم أنَّ الحرف الذي سقط هو صائت، إذ الواو هو من جنس حركة الضم وتوسط في (يَوْعِد) بين صوتين بعيدين عنه فحدث تنافر وعدم انسجام بين الأصوات لذا سقط [26]، وبعد سقوط الواو حصل انسجام بين الأصوات فصارت يعد: ي ـــَ/ع ـــِ د واختلف الميزان الصرفي عن البنية المفترضة، إذ (يَوعِد – يَعِد) (يَفْعِل – يَعِل)، أي الإعلال أحدث اختلافًا في زنة الفعل [27].

حذف الواو والياء الواقعتين عينًا في (قَوُلْتُ، بَيِعْتُ)

من الموضوعات الواردة في المدونة اللغوية حذف حرفي العلة الواو والياء عند وقوعهما عينين للفعل الماضي وإسناده إلى ضمائر المتكلم لو جئنا إلى ابن الحاجب نراه يوضح ذلك بقوله: **"إذا وقعَ ما يُوجِبُ سكون آخرِ الفعلِ الماضي المعتل العين التقى فيه ساكنان، فتُحذَفُ العينُ لالتقاءِ الساكنين، ويُكسَرُ الأول إن كانت العينُ ياءً، نحو: بِعْتُ وبِعْنَ، أو مكسورةً في الأصلِ، ياءً كانت أو غيرها، نحو: خِفْتُ هِبْتُ، ويُضَمُّ في غيرِه، نحو: قُلْتُ"**[28]، لو أمعنا النظر في أسلوب ابن الحاجب لوجدناه أسلوب الشرط المتصدر بالأداة إذا، نتصور حذف العين متسببًا من فرض ما يوجب سكون آخر الفعل الماضي وهو ضمائر المتكلم، إذ يُلحظ مجيء الافتراض لشرح قاعدة حذف عين الفعل الماضي الأجوف عند اتصاله بأحد ضمائر المتكلم [29]، والمسوغ للافتراض هنا التقاء ساكنين، وهذا غير مستساغ في العربية، فحذف الساكن الأول الذي هو عين الفعل، المسند إلى ضمائر المتكلم، ويمكن توضيح ما حدث بالكتابة الصوتية.

وأصلها المفترض قَوْلَ: ق ـــُ/ل ـــَ أي حركة نصف الصائت السكون في الأصل عنده عندما أسند إلى ضمير المتكلم حذفت حركة اللام فصارت قَولْتُ: ق ـــُ ـــُ ل/ت التقى ساكنان حذف الساكن الأول فصارت قَلْتُ: ق ـــُ ل/ت ـــُ ضم الحرف الأول للدلالة على أنَّ المحذوف الواو، وكسر الحرف الأول إذا كان يائي الأصل المفترض مثل باع: بِعْتُ: ب ـــِ ع/ت ـــُ أو كان مكسورًا مثل خاف: خِفْتُ، أي مرت العملية بمراحل عند الإسناد أولها: سكون اللام، ثانيهما: حذف الساكن الأول بسبب التقاء ساكنين، وثالثهما: ضم أول الفعل الماضي إذا كان واوي الأصل وكسر أوله إذا كان يائي الأصل.

ولعل حصول الإعلال في الفعل يرجع إلى كون الفعل متصرفًا وبخلاف الفعل الجامد، إذ قال ابن الحاجب: **"أن القياس: لِسْتُ بالكسر، سواء قدرت لَيِسَ أو لَيَسَ، ولكنه لمَّا كان غير متصرف شبَّهوه بالحرف، فلم يتصرفوا فيه تصرف الفعل المتصرف، ومن ثم سكنوا الياء في لَيْسَ، ولم يقلبوها ألفًا معاملةً له معاملةَ الحروف، ولم يُعلُّوه إعلال الأفعال المتصرفة"** [30].

وأما سيبويه فيرجع قُلْتُ، بِعت، خِفت إلى فَعُلْت مرت بمراحل وأنَّ أصلها المفترض قَوُلْتُ وبيعت وخِوفت حذفت حركة الفاء ونقلت حركة العين إلى الفاء فصارت: فُعْلْتُ قُوْلْتُ، وبِيْعْتُ، وخِوْفْتُ فألتقى ساكنان فحذف الساكن الأول (الواو أو الياء) فصارت: قُلْتُ، بِعْتُ، خِفْتُ فصارت الضمة دلالة على أنَّ المحذوف واوٌ، والكسرة دلالة على أنَّ المحذوف ياءً؛ لأن الضمة من الواو والكسرة من الياء [31]، الضمير الذي أسند إليه الفعل الماضي هو ضمير الفاعل أي أنَّ (قُلْتُ وبِعْتُ) التاء المتصلة بالفعل تدل على أنا فعلت ذلك الفعل فالفاعل نفسه المتكلم ومصداق ذلك قول المبرد الذي يفترض سؤالًا ويُجيب عنه: "فإنَّ قال قائل: إنَّما قُلْتُ (فَعُلْتُ) في الأصل وليست منقلبة، قيل له: الدليل على أنها فَعَلت قولك: الحق قُلته، واو كانت في الأصل (فَعُلْت) لم يتعدَّ إلى مفعولٍ؛ لأن (فَعُلت) إنَّما هو فعل الفاعل في نفسه؛ ألا ترى أنك لا تقول: كرُمته ولا شَرُفته، ولا في شيء من هذا الباب بالتعدي" [32]، ويمكن تمثيل ما يحدث بالآتي:

قَوُلْت: ق ـــَ/و ـــُ ل/ت ـــُ سقطت حركة فاء الكلمة ونقلت حركة شبه المصوت (عين الكلمة) إلى فاء الكلمة فصارت قُوْلْتُ: ق ـــُ ل/ت ـــُ التقى ساكنان الواو ساكنة واللام ساكنة للتخلص منه حذف الساكن الأول فصارت قُلْتُ: ق ـــُ ل/ت ـــُ وبذلك لم يتفق ابن الحاجب مع سيبويه، وذلك راجع إلى اختلافهم في الأصل المفترض للفعل، والذي حدث سواء أكان على رأي ابن الحاجب أم على رأي سيبويه كلها لأجل التصريف، لذا لا نجده يحصل الفعل الجامد في نحو: لِسْتُ[33].

ويرى الدكتور عبد اللطيف محمد أنَّ حصول الإعلال في الفعل الماضي يعود إلى صورته المنطوقة وليست المفترضة واسند الفعل إلى ضمير المتكلم وشمل كل فعل ماض أجوف (قَالَ + ت) سكن الحرف الأخير وسكونه عارض لأجل اتصاله بضمير الرفع فصارت قَالْتُ: التقى ساكنان، فسقط الساكن الأول (حرف العلة) وهو الألف، وضم أوله تذكيرًا بالأصل المفترض وهو الواو في قَولتُ [34].

وعَدَّ الدكتور الطيب البكوش سبب سقوط الواو هو وجودها بين حركتين قصيرتين متماثلتين نحو: قَولَ وعند الإسناد إلى ضمير الرفع تصبح قولت: ق ـــَ و/ جاءت الفتحة في المقطع المغلق والعربية تكره المقاطع المغلقة قصرت قَوَلْتُ: قَالْتُ التقى ساكنان حذف الساكن الأول الألف تقلب حركة الفاء إلى الضمة لتدل على أن الأصل المفترض واو [35] ، يمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية:

قَوَلتُ: ق ـــَ/و ـــَ ل/ت ـــُ ، ثم صارت قالت: ق ـــَ ـــَ ل/ت ـــُ ، ثم تحولت قلت: ق ـــَ ل/ت ـــُ، يُلحظ ممّا سبق أن هناك من أرجعه إلى الأصل المفترض قَولَ ومنهم من أرجعه إلى الصورة المنطوقة قَالَ التي تكون عن طريقها مقطع مديد هو (صامت + نصف صائت + نصف صائت)+ (صامت) "وبما أن المقطع غير مرغوب به في العربية حين يكون ابتداءً إلا آخرًا، وعندما يوقف عليه، لذا كان لا بد من تقصيره عن طريق عامل المخالفة الكمية لذا جاء البناء على هذه الصورة" [36]، ففي (قالت) حركة الفتحة طويلة ق ـــَ ـــَ ل/ت ـــُ قصرت الفتحة الطويلة نظرًا لنظرية المخالفة بين الأصوات، وكون المقطع المتكون مستكرهًا في العربية صارت قَلْتَ: ق ـــَ ل/ت ـــُ ، ثم تستبدل المصوتات القصيرة (الفتحة بالضمة) لتميز الأصل فتصبح قُلْتُ: ق ـــُ ل/ت ـــُ.

وهناك من يرجعها عند الإسناد إلى الأصل المفترض قَوَلَ وبَيَعَ وعند الإسناد تصبح قُلْتُ الكتابة الصوتية توضح ذلك.

قَوَلَتُ: ق ـــَ/و ـــَ/ل ـــَ/ت ـــُ تسقط قمة (حركة) المقطع الثالث لاتصاله بضمير الرفع وتنتقل قاعدته إلى المقطع السابق له فتصبح قَوَلْتُ: ق ـــَ/و ـــَ ل/ت ـــُ اجتمع في المقطع الثاني نصف المصوت ومصوت فتكون ما يسمى بالمزدوج ثم يسقط المزدوج فتصبح قَلْتُ: ق ـــَ ل/ت ـــُ تستبدل الضمة بالفتحة فتصبح قُلْتُ: ق ـــُ ل/ت ـــُ لتدل على أنه واوي الأصل[37].

لم يقبل الدكتور داود عبده قول القدماء أنَّ نقل الحركة هو لغرض التمييز بين الواوي واليائي، إذ قال: "وهذا التبرير ليس مقبولًا؛ لأن الظواهر اللغوية ليست وليدة التفكير الواعي، ولو كانت التغيَّرات الصوتية تحكمها اعتبارات كهذه، لما تساوت ذوات والواو وذوات الياء في مثل قال، باع، قائل، بائع، خِفت، بِعت" [38]، فكان من أكثر المهتمين بمسألة تحريك الفاء في الأمثلة التي أسندت إلى ضمائر الرفع واهتمامه بالبنية العميقة في تفسير التغيّرات التي حدثت على الأفعال فحولتها إلى بنية سطحية على صورة (قُلْت، وبِعتَ)، عبر تحويلهما أولًا إلى (قَوُلْت وبَيِعْتَ) ثم إلى (قُلت وبِعت) [39]، إذ فسرها أنَّ أصوات العلة المنبورة أشد مقاومة للتغيير والسقوط من غير المنبورة، إذ إنَّ النبر في (قولت وبيعت) يقع على العلة الثانية وأنَّ العلة الغير منبورة من العلتين المحيطتين بشبه العلة التي تتحول فتماثل العلة المنبورة بغض النظر عن أيهما أسبق [40].

رد الدكتور فوزي الشايب على تفسير المتقدمين بنقل حركة الفعل الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع بقوله: "ولكن القول بنقل (قَوَلْت) وبابها إلى (فَعُلت) و(بَيَعت) وبابها إلى (فَعِلت) يتناقض مناقضة صريحة والقانون الصرفي العام الذي صاغوه بأنفسهم وهو أنَّ الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، وهذا الشرط يتوافر في الصيغة الأصلية (قَوَلت وبَيَعت)، وفي الصيغة الجديدة المزعومة وهي (قَوُلت وبَيِعت)، فَلِمَ عطلت أحكام هذا القانون الصرفي مرتين، وكيف يهدمون هنا ما سبق أنَّ قرروه وأصَّلوه من قواعد وأحكام؟ ولا شيء يدعو إلى ذلك سوى محاولة إيجاد تفسير لضم الفاء وكسرها في مثل قُلت وبِعت، فكان أن وجد من ثم هذا التخريج الغريب، وهذا التفسير العجيب" [41]، إن افتراض التغيّر الذي أصاب هذه البنية من صعب قبوله عند بعض الباحثين فوجد الدكتور فوزي طريقة لعلها سهلت عملية التقبل والفهم لافتراضات القدماء والمحدثين وهي وقوع شبه الحركة (الواو) في (قَوَلَ، وبَيَعَ) بين حركتين قصيرتين ووجودهما في هذا الموقع يضعفهما فيسقطان وبعد سقوط شبه الحركة تلتقي الحركتان المتماثلتان وتشكلان حركة طويلة في (قَالَ وبَاعَ)، وعند الإسناد إلى الضمائر صارت: (قَالتَ وبَاعتَ) وهذا السياق الصوتي مرفوض في البنية المقطعية العربية؛ لأنه تكوَّن عنه مقطع مديد ويمكن معالجتها عن طريق تقصير الحركة لتصبح الافعال (قَلت وبعت) وتكسر فاء بِعت لتناسبها مع الياء وتضم ما عدا ذلك فتصبح (قُلت وبِعت) [42].

على أنَّ الدكتور كاظم عجيل لم يطمئن إلى هذا التفسير "لأنَّ النبر قد يقع على الثانية من دون أن يحصل تغيير أو مماثلة بين الصائتين القصيرين، من نحو: (حَوِلْت، وعَوِرْت)، ممّا يدل على أنَّ تفسير هذه الأحوال على أساس النبر أمر فيه نظر" [43].

حذف الواو والياء الواقعتين لامًا في (يَغْزُوْنَ، يَرْمِيْن)

من مواطن الحذف التي تدلنا على وجود أصل مفترض غائب هو حذف لام الفعل المعتل التي ذكرها ابن الحاجب وعدَّ من قبيل الحذف القياسي ويرجع سبب الحذف إلى التقاء ساكنين، إذ قال: **"راجعٌ في التحقيق إلى الحذفِ لالتقاءِ الساكنين؛ لأن أصل يَغْزُون: يَغْزُوُون، فسكنت الواو الأولى لما تقدَّمَ في يَغْزُو، فحُذِفَت؛ لالتقاء الساكنين على القياس، وأصل يَرْمُون: يَرْمِيُون، فسُكِّنَت الياءُ كما سُكِّنَت في يَرْمِي، فحُذِفَت؛ لالتقاءِ الساكنين ثم ضُمَّت الميمُ؛ لتُنَاسِبَ الواو"**[44]،

يُلحظ الأسلوب الذي عرض فيه المسألة ابن الحاجب هو الخبر وهو أحد أساليب الافتراض[45]، ويدل على الافتراض أيضًا قوله بالقياس الذي هو وسيلة افترضوه في تفسير التغيُّر الذي حدث في البنية المفترضة [46]، ومر الأصل المفترض بمجموعة مراحل هي:

الأصل المفترض يَغْزُوُون ي ـــَ غ/زـــُ/و ـــُ ن سكنت الواو الأولى فصارت يَغْزُوْوْن: ي ـــَ غ/زـــُ و/ ـــُ ن فالتقى ساكنان حذف الساكن الأول فصارت يَغْزُوْن: ي ـــَ غ/زـــُ ن، وأما يرمون فأصلها يَرْمِيُون سكنت الياء فصارت: يَرْمِيْوْن فالتقى ساكنان حذف الساكن الأول فصارت: يَرْمِوْنَ ثم استبدلت ضمة الميم بالكسرة لتناسب الواو فصارت: يَرْمُوْنَ، يعلل سيبويه التقاء الساكنين أنَّ (يغزو ويرمي) الأصل في لامها السكون؛ لأنها لو تحركت لاعتلت بقلبها ألفًا[47].

ويرى ابن جني أنَّ الضمة في (يَرْمَيُوْنَ) تحذف ولم تنقل إلى الميم فصارت: يَرْمَوْنَ وجب قلب الواو ياءً فصارت: يَرْمِيْن لفظًا إلى جماعة المؤنث [48]، يُلحظ رأي ابن الحاجب استبدال الضمة بالكسرة، ورأى ابن جني قلب الواو ياءً

وبقاء الكسرة والواو والياء كونهما لامين فهما عرضةً للإعلال أشد من وقوعهما عينًا أو فاءً [49]، وعند الرجوع إلى الفعل الماضي فهو (رَمَى وغَزَا) من الغزو والرمي على زنة فَعَلَ مضارعه يَفْعُل يقلب في المضارع ألفًا فصارت: (يَغْزُى ويَرْمُى) لاجتماع ثقل المثلين أي فتحة العين واللام فضلًا عن ثقل الواو والياء قلبت الألف لخفتها وأنَّه حرف ساكن لا يتحرك فيزول اجتماع المثلين، إذ الألف أقرب الأصوات إلى الياء والواو؛ لأنهما حرفا علة يخرجان من مخرج واحد ولين، فإن اتصل بهما شيء حذفت اللام لالتقاء الساكنين [50].

يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنَّ عين الفعل لا تتحمل أي صائتٍ قبل أصوات العلة (اللام)، إذ إنَّ أصوات العلة تُعد صائتًا لعين الفعل وعند الإسناد تقصر الحركة الطويلة ثم يحذف صائت (العين) [51]، ويرى أنَّ المعتل الآخر متعلق بالبنية المفترضة (الأصل) واويًا أو يائيًا عند معالجة المعتل لا يرجع إلى البنية الأصل بل يتعامل معها كما هو منطوق؛ لأن المنطوق يختلف عن المفترض أي الصورة الواقعية للغة التي كشفها التحليل الصوتي وكشف كذلك الوهم في القرون السابقة التي لم تستعمل المنهج الوصفي في تفسير اللغة [52]، وذهب إلى أنَّ الأفعال المعتلة الآخر (الواو أو الياء) تحذف لام الفعل كما هو مقرر عند اللغويين، إذ إنَّه واقع صوتي وقد سقطت اللام "مع المزدوج بعنصرية، وقد كان الموجود قبل الإسناد هو العنصر الأول من المزدوج، أي: أنَّ الفعل بلا لام حتى قبل الإسناد، ولكن العين أصبحت حركتها تشابه الضمير الحركي: (واو الجماعة أو ياء المخاطبة) فيما لامه ياء أو واو" [53].

ويرى الشيخ مصطفى الغلاييني: "أنَّ الحذف فيهما لا للإعلال، بل للنيابة عن سكون البناء في الأمر، وعن سكون الإعراب في المضارع" [54].

أما الدكتور فوزي الشايب فلم يرضَ عن تفسير القدماء، ومنهم ابن الحاجب لمسألة إسناد المنتهي بالواو أو الياء إلى واو الجماعة، فقال: "والأمر في الحقيقة أيسر بكثير ممّا ذهب إليه القدماء والمتأخرون والتقليديون عمومًا، أما بالنسبة لـ (يدعون) ... فكل ما حصل أن سقط شبه الحركة لوقوعه بين حركتين، وامتصّت الضمة القصيرة، ضمة العين، الضمة الطويلة، ضمير الجماعة الحركي، فأصبح الفعل من ثم (يدعون) بوزن (يفعون)، أما بالنسبة إلى الناقص اليائي يرميون بوزن (يفعِلون)، فقد حصلت فيه مماثلة أولًا بين الحركات، حيث ماثلت حركة العين حركة اللام، التي هي الضمة الطويلة التي تمثل ضمير الجماعة الحركي، وبذلك أصبح الفعل يرمُيون ... بوزن (يفعُلون)، وترجع المماثلة في الحقيقة إلى تأثير حركة المقطع المنبور، وهو المقطع (يو) ... وبعد عملية المماثلة بين الحركات، تحصل عملية مخالفة بين الحركات، وأشباه الحركات وذلك بإسقاط شبه الحركة أي (الياء)، لام الكلمة فتنضم الحركات المتماثلة، أو تمتص ضمة العين الجديدة ضمير الجماعة الحركي، فيصبح الفعل (ترمون) بوزن (تفعون)، فيكون الفعل قد مَّر إذا بالخطوات التالية: ترمِيون -- بالمماثلة ترمُيون -- بالمخالفة ترمون"[55].

ومذهب الشايب لم يصل إلى نتيجة ترضي الطموح العلمي للقارئ، وذلك نجد اعتراضًا على رأي القدماء ومنهم ابن الحاجب ومن تابعهم من المحدثين في مسألة إسناد البنية المفترضة للفعل، الأنسب على وفق المنهج الوصفي إسناده إلى صورته المنطوقة وكان الأولى أن يصل إلى النتيجة التي توصل إليها القدماء بأيسر طريق كما وصفه في بداية الأمر إلا أنه نراه يعكس الأمر تماما فنجد تفسيره للمسألة خاضت عدَّة مراحل حتى وصلت إلى تفسير القدماء[56]، والذي حصل للفعل المعتل الآخر بالواو عندما أُسند إلى واو الجماعة يعدُّ من باب إسقاط المد الطويل الذي تكوَّن بعد سقوط لام الفعل "فالفعل (يدعو) على وزن يفعل تسقط الواو لوقوعها بين مدين قصيرين متماثلين هما الضمتان، ثم يتكون من الضمتين مد طويل من جنسهما ترمز إليه في الكتابة بحرف الواو، وعند إسناده إلى واو الجماعة يسقط الواو، وهو سلوك تلتزمه العربية يعود إلى قانون الاقتصاد في الجهد حيث إنَّ أشباه الحركات تحتاج في نطقها إلى جهد عضلي أكثر من الحركات فيصبح الفعل: يدعون بوزن: يفعون" [57].

وكذلك الأمر في الفعل المعتل الآخر بالياء مثل: يَرْمِي والأصل المفترض (يَرْمُي) على زنة (يَفْعِلُ) تقلب الضمة كسرة لتماثل الياء، وعند الإسناد إلى واو الجماعة يحدث إسقاط الجزء الأول من المزدوج (ـِـ و)، ويتكون أثر السقوط ضمة طويلة تكون قمة المقطع الثاني، هكذا يرمِيون: ي ـــَ ر/م ـــِ و/ن ـــَ وبعد إسقاط الجزء الأول من المزدوج تصبح يرمُون: ي ـــَ ر/م ـــُـ/ن ـــَ الذي وزنه يَفْعُون [58].

وترى الباحثة فدوى محمد حسان أنَّ الفعل (غزَا ورمَى) المقصور عند إسناده إلى واو الجماعة (غزاون، رماون) يجتمع الألف والواو ممّا يكونا بنية مرفوضة في العربية لذا يلجأ العربي إلى تقصير الألف فيصبح فتحة فصارت: غَزَون، ورَمَون وكذلك الحال مع الذي أصله المفترض ياء تقصر الصائت الطويل (الياء) إلى صائت قصير (الكسرة) وأما الذي أصله المفترض صائت طويل (الواو) فيقصر إلى صائت قصير (الضمة)[59].

يغزو + ون: ي ـَ غ/ز ـُـ و/ ـُـ ن، بدأ المقطع الثالث بصائت وهذا مرفوض في البنية العربية فلجأت إلى تقصير الصائت (الواو) فصارت يَغزُوُن: ي ـَ غ/زـــُ /و ـُ ن.

ما حذفت لامه

اللغة العربية لا توجد فيها لفظة مكونة من حرفين وإن جاءت لفظة بهذا العدد قالت العرب لا بد من أنَّ هناك أصلًا ثلاثيًا مفترضًا ترجع إليه اللفظة، إذ قال ابن الحاجب إنَّ: **"اللام حُذِفَت في ذلك على غيرِ قياسٍ في الإعلالِ؛ إذ أصلُ يَدٍ: يَدْيٌ، ودَمٍ: دَمْيٌ، واسْمٍ: سِمْوٌ، وابْنٍ: بَنْوٌ، وأَخٍ: أَخَوٌ، وكلُّ ذلك لا يقتضي الحذفَ، بل منه ما قياسُه [الإثباتُ، كيَدٍ ودَمٍ واسْمٍ، ومنه ما قياسُه] الإبدالُ، كابنٍ وأَخٍ، لكنَّها أسماءٌ جاءتِ على خلاف القياسِ؛ لكثرتِها في كلامِهم"** [60].

يُلحظ أنَّ ابن الحاجب عرض المسألة بأسلوب الخبر وهو أسلوب افتراضي الذي أفاد السامع معرفة حكم غائب عنه [61]، وهناك أمر آخر يدلنا على وجود الافتراض في هذه المسألة هو استعمال لفظة الأصل الذي أصابه الحذف الاعتباطي ويستدل على ذلك بالتصرف والاشتقاق الذين يميزان اللغة العربية، وهناك علاقة إيحائية بين الأصل المفترض والفرع [62]، والمسوغ للافتراض ثلاثية اللغة لا ثنائيّتها [63].

ويرى ابن الحاجب **أنَّ الأصل المفترض لهذه الأسماء معتل اللام أو منقوصة ولكن حصل فيها حذف اعتباطي وغير قياسي أي خارج عن القواعد والسنن الصرفية** [64]، أي لم تكن هناك علة للحذف، إذ قال: **"ومن لغتهم: أنَّ ما كان الحذف فيه لا للإعلال يُقدَّر كالمعدوم، بدليل قولهم: يد، ودم، وهَنٌ، وعَطْيٌ، وأصلها: يدي، ودمو، وهنو، وعطيي، فإنَّهم أعربوه على ما بقى منه لمّا كان حذفه تخفيفا، ولو كان المحذوف للإعلال لم يكن كذلك"** [65]، يُلحظ من النصوص السابقة أن أصل اللام المحذوفة هو حرف المد أو اللين، وهذا الحرف إمَّا أنَّ يكون يائيًا أو واويًا، ولا يوجد سبب للحذف سوى التخفيف ونجده أرجع الكلمة إلى أصلها المفترض مستعملًا أسلوب الخبر في عرض العلة من ذلك، والغرض من ذلك صياغة قانون عام [66].

فكل ما كان ثنائي الصورة فهو ثلاثي الأصل المفترض، إذ قال الخليل: "وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يد ودم وفم" [67]، وقد ذهب أهل اللغة مذهب الخليل في هذه المسألة، ومنهم سيبويه في معرض كلامه عن الأسماء الثنائية قال: "اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يرد في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فَعُل فإنك فيه بالخيار" [68]، فسيبويه جعل لك الخيار أنْ تبقي الاسم الثنائي على وضعه، أو أنَّ ترجع الاسم الثنائي إلى الثلاثي المفترض، ففي معرض كلامه عن الأصل المفترض أرجع دم إلى دمي ودموي وكذلك يد أصلها أما يدي أو يدوي أي إنَّ اللام المحذوفة إمَّا أنَّ تكون واوًا أو ياءً [69].

وأكد المبرد أنَّ ما كان ظاهره على حرفين يرجعُ إلى أصل ثلاثي مفترض، والمحذوف منه هو لام الكلمة بقوله: "فما كان من الأسماء على حرفين فنحو: يد، ودم ... وما لم نذكر فحكمه حكم هذا، وهذه الأسماء المحذوف منها لا يكون ما حُذف إلا حرفَ لين، أو حرفًا خفيًا كحرف اللين" [70]، وإنَّ اللغويين القدماء، ومنهم ابن جني رفض فكرة وجود اسم ثنائي وهذا دفعهم إلى افتراض أصل ثلاثي للأسماء التي ظاهرها مكون من حرفين وتمسكوا بأنَّ "الأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي" [71]، فالأسماء التي أصولها المفترضة ثلاثية كبقية الأسماء إلا أنَّ الحرف الثالث حذف للتخفيف "لأن الحرف الثالث – ولاسيما إذا كان أحد حروف اللين – كثيرا ما يطرأ عليه التَّغيير، أو الحذف، فإذا احتيج إليه أرجعوه في حالة الإضافة، أو التثنية، أو الجمع، أو التصغير" [72].

أما المحدثون فاختلفوا في أصول بنية اللغة العربية، إذ نجدهم انقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: القائل بالأصول الثنائية عرفها الأب مرمرجي، إذ قال: "الثنائية هي النظرية: القائلة بأنَّ الأصول في العربية – وكذلك في أخواتها السامية – ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثة، بل ذوات الحرفين، إذن من شأن الثلاثيات أنَّ تُرد إلى الثنائيات" [73]، فذهب إلى أن الثنائية هي الأصل في اللغة العربية واللغات السامية والثلاثية هي فرع من الثنائية، إذ قال: "مذهبنا غير مألوف بين علماء العربية؛ ألا وهو مذهب الثنائيين المعاكس لمذهب الثلاثيين وطريقتنا طريقة (الألسنية السامية)، أي علم مقابلة الألسن السامية بعضها ببعض"[74]، هذا يدلُّ على مقارنة اللغات السامية فيما بينها ومن ضمنها اللغة العربية وكيف انتقلت اللغات من الأصل الثنائي إلى الثلاثية.

ذهب براجشتراسر إلى أن الأسماء(أب، دم ، أخ، يد) هي في الأصل ثنائية، فقال: "إنَّ الأخ والابن من الأسماء القديمة جدًا، التي مادتها مركبة من حرفين فقط، لا من ثلاثة أحرف"[75].

يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنَّ اللغة العربية مكونة من الأصل الثنائي وهو يحمل المعنى وأنَّ الأصل الثلاثي جاء في مرحلة متأخرة عن الثنائي الأصل إذ قال: "تؤدي المعاني وهي بحرفين، وما الحرف الثالث الذي لصق بها كسعًا إلا لإكمال الأثنين وصيرورتها على ثلاثة، وهذه المرحلة الثلاثية متأخرة بالنسبة للأولى، والفرق بين المرحلتين بعيد جدًا" [76].

ويرى عبد الله العلايلي أنَّ الأصل الثلاثي المفترض في الأسماء العربية نشأ عن الثنائي الصورة، بقوله: "إنَّ المعلات صور مصححة عن الثنائي الصوتي، وأنَّها أصل للثنائي المضعف، وهو الثنائي المخفف كدم، ويد، أب وذلك؛ لأنها إنْ كانت ثنائية ساكنة فلا معنى لتحريك الآخر، وهي تعتمد على أقل ما به تتم الكلمة، وعليه فلم يبقَ إلا أن تكون منفصلة عن معل مما تكون به متخلفة بالنسبة إلى موضع اللغة" [77].

الطريق الثاني: القائل بالأصول الثلاثية منهم الدكتور عبد القادر عبد الجليل أنَّ اللغة العربية ثلاثية الأصول متفق عليها أغلب العلماء إنَّ "مذهب الثلاثية في أصل البنى اللغوية أمر يتفق عليه الباحثون قديمهم وحديثهم، إلا نفر ممّن وقف على مثل هذه الوحدات الثنائية، فراح ينادي بأصل العربي الثنائي، وهو متجه لا يمت إلى واقع العربية التاريخي وأخواتها الساميات بأدنى صلة" [78]، وإنّ الثنائي الصورة لا تعتد بها العربية ولا يخرج من اتخذ هذا المذهب من افتراض محض "وعلى كل حال فإنَّ مثل هذا المذهب ليس إلا محض افتراض ليس له سند مكين من الواقع، ولا فائدة فيه؛ لأن هذه الألفاظ الثنائية أسماء كانت أم أفعالًا ليس لها وجود يعتد به في العربية التي تكامل نضجها واستوى كيانها منذ أكثر من خمسة عشر قرنا" [79]، وإنَّ جاءت بعض الكلمات ثنائية وقد يختفي خلفها أصل ثلاثي سابق لها "وخلاصة الرأي في الثنائية، وأنها وإن وجدت في بعض الكلمات السامية، فإننا لا يصح أنَّ نعدها الأصل الأول لهذه اللغات" [80].

أشار الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أنَّ الصرفيين قرروا أصل اللفظة العربية ثلاثية أصول مفترضة وإن كانت ثنائية المنطوق لكن الأصل المفترض لها هو ثلاثي مثل: دم، ويد والأصل يدي، ودمو [81]، وهذا الافتراض للأصول الثلاثية يناسب اللغة العربية، لأنَّ اللغة العربية تتميز بصفة الاشتقاق؛ لأن الاشتقاق يكون أكثر متانة في ثلاثي منه في الثنائي فضلًا عن السنن الصرفية كالتكسير والتصغير التي لا يمكن تطبيقها على الثنائي لذا الافتراض يتآلف مع الخصائص والسنن الصرفية، والاشتقاق يتعرض لكل من الأصل والفرع [82]، ويترتب على ذلك اختلاف في المقطع الصوتي.

يَدٍ: ي ـَ /د ـــ ن/ تكونت من مقطعين أولهما قصير والثاني مقطع طويل مغلق ويسمى (مزيد للوقف) وأصلها المفترض يدي: ي ـَ د/ي ـــ ن/ تكونت الكلمة من مقطعين طويلين مقفلين الثاني يسمى (المزيد)، وكذلك دَمٍ: د ـَ/م ـــ ن وأصلها المفترض دمو: د ـَ/م ـُـ ، وكذلك أب: ء ـَ/ب ـــُ ن أصلها المفترض أَبُوٌ: ءـــُ ب/و ـــُـ ن.

الخاتمة

-أرجع ابن الحاجب حذف الواو من الفعل المضارع المثال الواوي لوقوع الواو بين الياء والكسرة وعلله المحدثون بوجود أصوات متنافرة في المقطع الأول (يَوْ)، إذ يصعب على الناطق النطق بالواو بعد الفتحة والياء لتنافرهما ولذلك جيء بالحذف للتخفيف.

-يلحظ أنَّ اتصال الفعل الماضي بضمائر الرفع أو ضمائر الجماعة يَستدعي تسكين آخر الفعل لالتقاء الساكنين حسب رأي القدماء في حين أن المحدثين يرون أنَّ وقوع الحذف ما يجيء به إلا للتخلص من المزدوج الصوتي.

-ذكر ابن الحاجب أنَّ حذف لام الكلمة سواء أكانت في الاسم أم في الفعل هو حذف اعتباطي ولذلك نلحظ عودة اللفظ بلام الكلمة رغم حذفها في حالتي التصغير والنسب، وذلك للعودة إلى الأصل الذي يفترض مجيء الكلمة على وزن (فَعَلَ) الثلاثي مما يدلُّ على أن ابن الحاجب لم يخالف آراء المتقدمين، وإنه ماثلهم في الرأي، أما رواد العلم الحديث فقد انقسموا على فريقين، الفريق الأول: يرى أن التعامل مع اللغة لا يكون إلا وفق المنهج الوصفي الذي أكد على ثنائية هذه الكلمات، وأما الفريق الآخر فقد فسر اللغة وفق المنهج التاريخي الذي يؤكد على ثلاثية اللغة وما صارت ثنائية إلا بعد أن أصابها الحذف.

الهوامش

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 753، ينظر: الشافية في علم التصريف: 95
[2]() ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56- 57
[3]() ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 43
([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 753
([5]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 754
[6]() شرح الشافية لمصنفها: 2/ 754
[7]() ينظر: الكتاب: 4/ 52-54، المقتضب: 1/ 226، المنصف: 1/ 188، 245
[8]() المقتضب: 1/ 226، ينظر: شرح المفصل: 10/ 59، شرح الملوكي في التصريف: 333، التطبيق الصرفي: 184، الإعلال في كتاب سيبويه : 322، الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب: 109.
[9]() ينظر: دقائق التصريف، : 221- 222
([10]) ينظر: شرح المفصل: 10/ 59، شرح الملوكي في التصريف: 234
[11]() ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 280
[12]() شرح الملوكي في التصريف: 234- 235، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 3/88- 89
[13]() ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (115): 624 - 625
[14]() ينظر: المقتضب:1/ 228، المنصف: 188/1، شرح شافية ابن الحاجب، الرضي :3/91-92
([15]) ينظر: الصرف الواضح : 341
[16]() ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 31- 32، فقه اللغات السامية كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، د ط، 1337هـ– 1977م: 26
[17]() تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 30
[18]() ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 73، أبحاث في أصوات العربية: 32
[19]() في البنية الإيقاعية للشعر العربي: 293، الأصوات اللغوية،: 159- 161
[20]() التصريف العربي من خلال علم الأصوات: 128
[21]() الصرف وعلم الأصوات: 171
[22]() ينظر: الإعلال في العربية دراسة ألسنية معاصرة: 96
[23]() أبحاث في العربية الفصحى: 280
[24]() العربية واللسانيات قراءة ناقدة: 97
[25]() القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين: 198
[26]() ينظر: الإعلال والإبدال عند اللغويين دراسة صوتية صرفية: 208
[27]() ينظر: علم الصرف الصوتي: 50
([28]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 787
[29]() ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 61
[30]() شرح الشافية لمصنفها: 2/ 788
[31]() ينظر: الكتاب: 340/4، المقتضب: 1/ 235، المنصف: 1/ 234، شرح المفصل:71/10، شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 1/ 80، منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والتقاء الساكنين: 195، الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب: 113
[32]() المقتضب: 1/ 235
[33]() ينظر: المنصف: 1/ 234
[34]() ينظر: المستقصي في علم التصريف: 1198

[35]() ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات: 140- 141
[36]() علم الصرف الصوتي: 413، ينظر تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 59
[37]() ينظر: الأصل المفترض في العربية دراسة لغوية: 100
[38]() دراسات في علم أصوات العربية: 202
[39]() ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: 212
[40]() ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: 211
[41]() تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 54
[42]() ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 58- 59
[43]() أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصرف العربي: 200
([44]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 810
[45]() ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56
[46]() ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 107
[47]() ينظر: الكتاب: 383/4، الخصائص: 3/ 136
[48]() ينظر: الخصائص: 3/ 140
([49]) ينظر: شرح المفصل: 98/10
[50]() ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 335- 336
[51]() ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 18
[52]() ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 20
[53]() المنهج الصوتي للبنية العربية: 92
[54]() جامع الدروس العربية: 1/ 105-106
[55]() تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 64- 65
[56]() ينظر: الحذف الصرفي في اللغة العربية: 101
[57]() الحذف الصرفي في اللغة العربية: 102
[58]() ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 109
[59]() ينظر: أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية: 117، المنهج الصوتي للبنية العربية: 88- 89
([60]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 811
[61]() ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 57
[62]() ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 160- 162
[63]() ينظر: الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب: 45
([64]) ينظر: شرح الشافية لمصنفها: 1/ 131
([65]) شرح الشافية لمصنفها: 1/ 165
[66]() ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56
([67]) العين: 1/ 50
([68]) الكتاب: 3/ 357
([69]) ينظر: الكتاب: 3/ 358
[70]() المقتضب: 1/ 362
[71]() الخصائص: 55/1
[72]() مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،: 188
[73]() المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية،: 6
[74]() المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية: 6
[75]() التطور النحوي للغة العربية: 51
[76]() الفعل زمانه وأبنيته: 117
[77]() مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد: 134- 135
[78]() علم الصرف الصوتي: 53
[79]() حروف الزيادة (بحث)، د:66
[80]() فصول في فقه اللغة :301
([81]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 52
[82]() ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 214

المصادر

- أبحاث في أصوات العربية، د. حسام سعيد النعيمي، طبع ونشر دار الشؤون العامة (آفاق العربية)، العراق، بغداد، ط1، 1998م.
- أبحاث في العربية الفصحى، د. غانم قدوري الحمد، طبع دار عَمَّار، عمان، ط 1، 1426هـ – 2005م.
- الأصوات اللغوية، د. ابراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط3، 2007م.
- الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة، د. عبد الحق أحمد محمد الحجّي، طبع مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق- بغداد، ط1، 1429هـ - 2008م.
- الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، د. حيدر عبد علي حميدي، طبع مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ط1، 2022م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ابي البركات ابن الانباري (ت577هـ)، تحقيق د. جود مبروك محمد مبروك، راجعة الدكتور عبد رمضان عبد التواب، طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م.
- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الأردن، 1409هـ – 1989م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ط3، 1992م.
- التطبيق الصرفي، د عبده الراجحي، طبع دار النهضة العربية، بيروت لبنان، د ط، 1404هـ – 1984م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق د. عبد المنعم خفاجة، نشر وطبع المكتبة العصرية، بيروت، ط 28، 1414هـ- 1993م.
- الخصائص، ابو الفتح عثمان بن جني ت(392ه)، تحقيق محمد علي النجار، نشر وطبع دار الكتب المصرية، دط، دت.
- دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، طبع ونشر دار جرير، عمان، ط1، 1431هـ – 2010م.
- دقائق التصريف، ابي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت بعد 338هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، طبع دار البشائر، ط 1، 1425هـ – 2004م.
- الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية، ط1، 1415هـ- 1995م.
- شرح الشافية، الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت 646هـ)، دراسة وتحقيق د. غازي بن خلف العتيبي، نشر وطبع مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط1، 1441هـ- 2021م.
- شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي (ت 686 هـ) مع شرح شواهده، للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت 1093هـ)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ - 1982م.
- شرح المفصل، جامع الفوائد موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، طبع عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ط، د ت.
- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، طبع مطابع المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ - 1973م.
- الصرف الواضح، عبد الجبار علوان النايلة، نشر وطبع مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، 1408هـ- 1988م.
- الصرف وعلم الأصوات، الدكتورة ديزيره السقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996م.
- العربية واللسانيات قراءة ناقدة، د. يوسف خلف محل العيساوي، طبع مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1443هـ – 2021م.
- علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، طبع أومنه، د ط، 1998م.
- العين، ابي عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت170هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. ابراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د ط، د ت.
- فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، نشر وطبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 6، 1420هـ – 1999م.

- الفعل زمانه وأبنيته، د. ابراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، د ط، 1386هـ - 1966م.
- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، د ط، 1337هـ– 1977م.
- في البنية الإيقاعية للشعر العربي نحو بديل جذري لعروض الخليل ومقدمة في علم الإيقاع المقارن، د. كمال ابو ديب، طبع دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1974م.
- الكتاب كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180ه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، طباعة مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ -1988م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1377هـ – 1958م.
- المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات، أ. د. جواد كاظم عناد، طباعة دار تموز، دمشق، ط1، 2011م.
- المستقصي في علم التصريف، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، نشر طبع دار العروبة، ط1، 1424هـ – 2003م.
- المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، الأب أ.س. مرمرجي الدومنكي، طبع مطبعة الآباء الفرنسيين، القدس، 1937م.
- المقتضب، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ط3، 1415هـ - 1994م.
- مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، مصر، د ط، دت.
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، طبع ونشر مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.
- منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والتقاء الساكنين، أحمد ابراهيم عمارة، طبع مطابع الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط4، 1408هـ.
- المنصف شرح الامام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، طبع دار إحياء التراث، ط1، 1373هـ - 1954م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، الدكتور عبد الصبور شاهين، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ - 1980م.

الرسائل والأطاريح الجامعية

- أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم، (أطروحة دكتوراه)، د. فدوى محمد حسان، جامعة أم درمان الإسلامية.
- أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصرف العربي، (أطروحة دكتوراه)، كاظم عجيل سربوت محمد، جامعة المستنصرية، جمهورية العراق، 1439هـ ت 2018م.
- الأصل المفترض دراسة لغوية، (أطروحة دكتوراه)، رعد عبد الحسن حمدوش، كلية الآداب، جامعة القادسية، 1438هـ – 2017م.
- الإعلال والإبدال عند اللغويين دراسة صوتية صرفية (اطروحة دكتوراه)، عثمان محمد آدم، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان، 1426هـ – 2005م.
- الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد (رسالة ماجستير)، آيات جاسم حسين الحسناوي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 1441ه– 2020م.
- الافتراض الصوتي عند ابن جني في كتابه المحتسب دراسة في ضوء علم اللغة الحديث (رسالة ماجستير)، عمار عبد العباس عزيز الشمّري، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 1441ه – 2019م.
- الحذف الصرفي في اللغة العربية، (أطروحة دكتوراه)، محمد أمين أحمد نهار الروابدة، الجامعة الأردنية، 1995م.

القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، (اطروحة دكتوراه)، سعيد محمد اسماعيل علي، الجامعة الأردنية 2006م.

البحوث

- حروف الزيادة (بحث)، د. أحمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج 3، م 39، بغداد، 1988م.